



## نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/DOHA/2012/002\*  
Original: English

### رؤساء الدول يناقشون الأسباب الاقتصادية للقلق الاجتماعي

### النظر في أوجه الشبه بين الاحتجاجات في المنطقة العربية والبلدان المتقدمة ودور التفاوتات المتزايدة في الدخل

### حلقة نقاش تُعقد في 21 نيسان/أبريل في أثناء الأونكتاد الثالث عشر

جنيف، في 30 آذار/مارس 2012 - سيكون قصور السياسات الاقتصادية في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، وما أسفر عنه من سخط عام إزاء التداعيات المستمرة منذ الأزمة المالية لعام 2008، موضع تركيز النقاش الذي سيدور في الأونكتاد في الجزء الرفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات من الأونكتاد الثالث عشر.

فسيناقش الزعماء الذين سيجتمعون في 21 نيسان/أبريل مدى مساهمة العوامل الاقتصادية، مثل نقص الوظائف والتفاوتات في الدخل، في الحركات الشعبية الأخيرة في المنطقة العربية. كما سيناقشون أوجه الشبه مع السخط المعرب عنه في أماكن أخرى، مثل الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة في البلدان المتقدمة. وسيظنون فيما يمكن عمله لإعادة تشكيل السياسات الاقتصادية بحيث توزع فوائدها بمزيد من العدالة.

وقد دعي رؤساء دول وحكومات من العالم العربي وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى أن يتبادلوا آراءهم وخبراتهم مع المندوبين المشاركين في المؤتمر. وستعقد حلقة النقاش من الساعة 5/30 بعد الظهر إلى الساعة 8/.. مساء في اليوم الأول من مؤتمر الأونكتاد الذي يعقد كل أربع سنوات، في إطار الموضوع التالي: "في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية: فرص جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية".

ويدفع خبراء الاقتصاد في الأونكتاد بأن ثمة دليلاً قوياً على أن السخط الشعبي الأخير في المنطقة العربية لا يعبر فقط عن مظالم تتعلق بقضايا الحكمة. فالاضطلاح بدور متساو صار يشكل اتجاهاً أوسع عبر العديد من البلدان التي عجز فيها التقدم الاقتصادي عن تحقيق ارتفاعات واسعة النطاق في مستويات المعيشة، تاركاً الفقراء والفئات المتوسطة الدخل مستمرين في الحصول على أجور راكدة أو متدنية.

وفي كل من الاقتصادات العربية المنتجة للنفط (بلدان الفاض) والاقتصادات العربية الأكثر تنوعاً (بلدان العجز) لم يكن النمو طوال السنوات العشرين الماضية شاملاً للجميع. فحتى معدلات النمو المرتفعة كثيراً ما صاحبها ركود في الأجور. وفي حين أن العديد من الاقتصادات العربية قد شهد معدلات نمو اقتصادي حقيقية بلغ متوسطها السنوي أكثر من 5 في المائة على مدى السنوات العشرين الماضية، لم يعبر عن زيادة الإنتاجية ارتفاعاً في الأجور الحقيقية لأغلبية السكان وفي مستويات معيشتهم، كما أن هذه الزيادة لم تؤدي إلى توسع مستمر في الطلب المحلي. وعلى الرغم من كبح الأجور، ظلت البطالة مرتفعة في معظم البلدان العربية طوال العقد الماضي، وبلغت نسبتها أكثر من 10 في المائة حتى في الاقتصادات العربية الأكثر تنوعاً.

إن الهبوط الاقتصادي العالمي الذي بدأ في عام 2008 وأدى إلى فقدان العديد من الناس لوظائفهم، وإلى تسجيل معدلات بطالة مرتفعة للغاية بين الشباب، يبرز الآن تقادم عدم المساواة. ويسلط خبراء الاقتصاد في الأونكتاد الضوء على الحاجة الملحة إلى إيجاد فكر

جديد يولي اهتماماً أكبر للنمو الشامل والمستدام. وفي "مذكرة القضايا" المعدة لهذا الحدث (TD/454) تحت أمانة الأونكتاد على إجراء إصلاحات للحيلولة دون "فقدان عقد آخر من عقود التنمية".

ومنذ أن تفجرت الأزمة المالية في عام 2008، أصبحت الأفكار التقليدية عن كيفية عمل الاقتصاد موضع تساؤل، وطالبت الحركات الشعبية في جميع أنحاء العالم بمحاسبة الحكومات على فشلها في تحقيق طموحات شعوبها في التنمية وتغاضيها عن تزايد حالات انعدام المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وارتفعت أصوات تدعو إلى توجه اقتصادي جديد يرمي إلى التخفيف من وطأة الفقر وإيجاد فرص عمل أكثر وأفضل، وتحسين الرعاية الاجتماعية، وضمان الحصول على الخدمات والسلع الأساسية بأسعار معقولة، وإنشاء نظام أكثر إنصافاً لتوزيع الدخل القومي.

ويقول خبراء الأونكتاد إنه قد آن الأوان لتجديد العقد الاجتماعي بين الدول والمواطنين ولإعادة النظر في نتائج العولمة التي تقودها العمليات المالية. وموضوع الأونكتاد الثالث عشر هو "عولمة محورها التنمية"، وهذا يدعو إلى التركيز باهتمام على التجارة والتنمية ونقل التكنولوجيا وتنظيم المشاريع وإلى إدارة هذه المسائل بعناية بحيث تؤدي إلى توسيع العمالة وتحسين ظروف المعيشة للجميع. ويمثل التحدي المطروح في استغلال الفرص التي يتيحها التحول السياسي وفي تقييم الدروس المستخلصة من إخفاقات الماضي وتحديد مسارات بديلة ممكنة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وسوف تسلط حلقة النقاش التي سيديرها رؤساء الدول الضوء على بعض القضايا السياسية الرئيسية التي تطرحها عملية إعادة التقييم هذه، مع تركيز قوي على الأوضاع في المنطقة العربية. غير أن مذكرة القضايا تركز على أنه "ينبغي اعتبار هذه الحركة التي بدأت في المنطقة جزءاً من نقاش أوسع على صعيد السياسات بشأن آثار تحرير القطاعين المالي والتجاري ودور الدولة المفقود بوصفها الضامن للعدالة الاجتماعية والتنمية لصالح الجميع".

وتطرح مذكرة القضايا التي أعدها الأونكتاد عدة أسئلة في شكل نقاش عن طريق تقييم لآثار هذه التحديات على السياسات الاقتصادية في المنطقة. فإلى جانب هيمنة البعدين السياسي والمتعلق بحقوق الإنسان، ما هو الدور الذي أدته إخفاقات الحوكمة الاجتماعية - الاقتصادية في تمهيد الطريق للاحتجاجات العربية؟ وعلاوة على ذلك، يتساءل الأونكتاد عما إذا كان نطاق التحرير الاقتصادي وأسلوب تناوله قد أسهما في عجز أطر السياسات الاقتصادية السائدة عن تحقيق النمو والتنمية المستدامين. ويشجع أعضاء حلقة المناقشة على التطلع إلى نهج جديدة تجاه سياسات التنمية، تتيح للحكومات الاستجابة للسخط الاجتماعي المتزايد دون أن تعرض للخطر مكاسب التنمية الهشة التي تحققت في السنوات الأخيرة.

\*\*\* \*\* \*\*\*